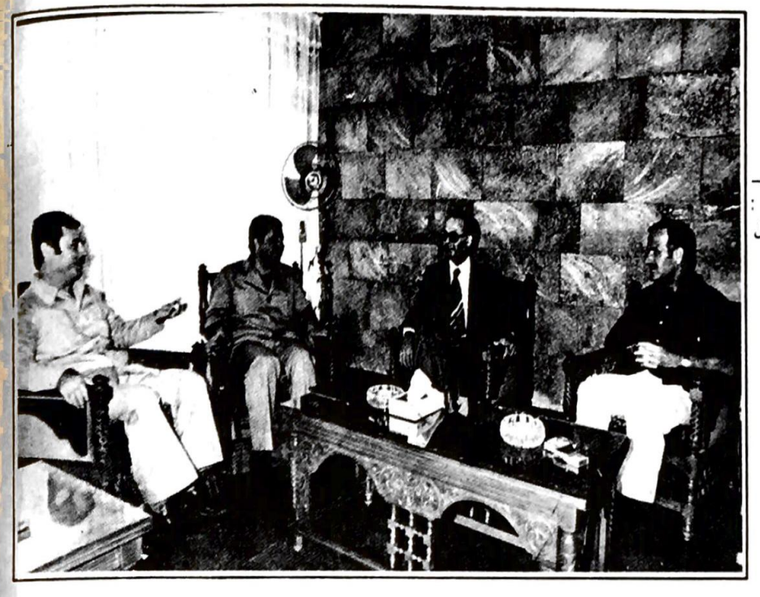

الاسد ـ الحص ـ الحلبي ـ خدام : البحث عن حل

زيارة الحص لسوريا:

محاولة جديدة للتوفيق بين المشروعين السوري والانعزالي

اصرار الجبهة الانعزالية على مشروعها يجعل عودة الانفجار امراً حتمياً

بعد تأجيلها اكثر من مرة بانتظار اتضاح الاوضاع في لبنان ، ولكي لا تأخذ طابع الزيارة البروتوكولية الصرفة ، جاءت اخيرا زيارة رئيس الحكومة اللبنانية سليم الحص الى سوريا لتضع ، حسب التصريحات الرسمية ، تصورا « لخطة عمل » شاملة تتناول مستقبل الوضع في لبنان والعلاقات اللبنانية ـ السورية .

ورغم ان نتائج الزيارة لم تعلن بشكل رسمي واضح فان ما سبقها وما ذكر عن النقاط التي تناولها البحث يجيب على السؤال المتعدي بما اذا كانت القضايا التي اتفق عليها في الاذقية ستشكل مخرجا للازمة اللبنانية ام انها لن تكون في اكثر الحالات تفاؤلا سوى شكل من اشكال « الحلول » التي تتكرر منذ بداية الحرب الاهلية دون ان تستطيع منع الانفجار ؟

فما الذي جعل زيارة الرئيس الحص « مجدية » الان بينما كانت ستكتسب طابعا شكليا محضا لو تمت منذ شهر كما اكدت التصريحات الرسمية؟

لقد شهدت الفترة السابقة لزيارة الحص استمرار الانفجار الامني والحملات الاعلامية ، في بيروت وضواحيها بين القوات السورية المتواجدة في اطار الردع وقوات « الجبهة اللبنانية » . وكان هذا الانفجار تعبيرا عن استمرار التعارض بين المشروعين السوري والانعزالي في لبنان وفي رؤية دوره في المنطقة . اما النتائج التي تمخضت عنها هذه الصدامات طوال شهر فقد تمثلت بعدد من النقاط البارزة :

اولا : اصرار « الجبهة اللبنانية » على مشروعها وتصميمها على القتال من اجل تنفيذه ، وتمسكها « بأمنها الذاتي » واستغلال كافة الظروف والاتفاقات لتثبيته واعطائه شرعية رسمية مضافة الى « شرعية » الامر الواقع .

ثانيا : الانتقال من الصدام الى الاتفاق الجزئي ثم الى الصدام ليعقبه اتفاق . وابرز هذه الاتفاقات التي جاءت تحت باب الخطوات الامنية هو انسحاب القوات السورية من عدد من المواقع في مناطق سيطرة « الجبهة اللبنانية » وفي المقابل تثبيت شرعية الميليشيات من خلال الاجتماعات الرسمية المتواصلة لمندوبيها مع الرئيس سركيس وقيادة قوات الردع .

ثالثا : مواصلة « الجبهة اللبنانية » في ابقاء حالة التوتر خصوصا في المناطق التي تشكل عودة الهدوء اليها ضررا على « المصالح » الفاشية ومن هنا اصر حزبا الكتائب والاحرار على عدم فتح المرفأ دون مقابل ، وعبرا عن هذا الاصرار بقصف قوة « الجيش » التي توجهت الى المرفأ .

■ تصعيد فاشي

واذا كانت « الجبهة اللبنانية » تسعى من خلال عدد من الخطوات الى التأكيد بأنها ما تزال تمسك بزمام الامور على الساحة اللبنانية فأنها طوال الفترة الماضية ومن خلال تحالفها المتين مع الكيان الصهيوني نجحت في تسجيل عدد من النقاط السياسية البارزة مستفيدة من تردد القوى المتناقضة مع مخططها في حسم الامور ، فقد تمكنت قوات سعد حداد ، مدعومة من « اسرائيل » من ايقاف طليعة « الجيش » المتوجهة الى الجنوب عند « الخط الاحمر » في كوكبا ومنعتها من التقدم خطوة واحدة باتجاه الجنوب . وفي الوقت الذي كان فيه الرئيس الحص يجري محادثاته في سوريا وفي رأس الاهتمامات قضية الجيش والجنوب ، كانت قيادة الجيش في اليرزة تقوم بسحب عدد من افراد القوة الرمزية بحجة الاسباب الامنية والتكتيكية والاجازات .

ومن هنا فان مجمل القضايا الامنية التي سبقت زيارة الحص للاذقية ، كانت تصب في اتجاه استمرار المشروع الانعزالي ـ الصهيوني واصرار ادواته على تنفيذه ، بل ان الفترة السابقة شهدت تصعيدا من « الجبهة اللبنانية » في هذا الاتجاه حين استمر رئيسها كميل شمعون بالتأكيد ان المطلوب « ليس انسحاب القوات السورية من

الاشرفية فقط بل من كل لبنان وان الوضع لم يعد يطاق » .

وفي المقابل لم يحقق الطرف المتناقض مع المشروع الانعزالي خطوة نوعية بارزة على طريق مواجهة واحباط هذا المشروع .

■ الجبهة العريضة

فالجهود في المقابل انصبت على اعادة طرح فكرة الجبهة العريضة التي ستشمل المناوئين لمشروع صهينة لبنان ، وتشير جميع الخطوات المتخذة الى ان الرئيس فرنجية سيلعب دورا اساسيا في تشكيل هذه الجبهة بعد ان استكمل الى حد بعيد تحضير قوته العسكرية تدريبا وتسليحا وتحضيرا نفسيا واعلاميا . وبدأ تحركه السياسي باجتماعه يوم الخميس الماضي الى رئيس الجمهورية الياس سركيس قبل توجهه الى سوريا لوضع الاسس لهذه الجبهة .

غير ان طبيعة الجبهة العريضة المقترحة والافق الذي يحكمها ـ على الرغم من اهمية وضرورة توحيد القوى المناوئة للمشروع الفاشي الصهيوني ـ لن تخرج على ما يبدو عن اطار المواجهة المحدودة الحالية « للجبهة اللبنانية » وبالتالي لن تشكل مخرجا كافيا للازمة اللبنانية .

فطبيعة المشروع الفاشي وطبيعة الازمة التي يعيشها النظام اللبناني تجعل من معالجة جانب وحيد من هذه الازمة اي التعاون مع العدو حلا مجتزءا عاجزا عن النجاح لان الصورة القائمة في لبنان الان وبقدر ارتباطها بالاوضاع في المنطقة وبالهجمة الامبريالية الرجعية التي يشهدها الوطن العربي فهي تعبير اساسا عن تفاقم ازمة النظام اللبناني مما يجعل الخروج من المأزق رهن

شروط العدو الصهيوني

قصة الشروط الصهيونية التي حاولت السلطة نفيها ثم عادت واعترفت بها على لسان وزير خارجيتها ، لخصها وزير الخارجية الصهيوني مؤشي دايان اثناء احتفال لحزب ليكود الصهيوني الحاكم بما يلي :

١ ـ منع سوريا من تحويل لبنان الى جبهة جديدة ضد « اسرائيل » .

٢ ـ حماية الميليشيات الانعزالية وتزويدها بالسلاح .

٣ ـ منع المقاومة الفلسطينية من العودة الى الجنوب .

٤ ـ منع السيطرة السورية على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة وعلى مناطق الانعزاليين .

ولم ينس وزير الخارجية الصهيوني بالمناسبة ان يؤكد ان « اسرائيل » لن تنسحب ابدا الى حدود العام ١٩٦٧ ..

بوجود الطرف المتناقض جذريا مع هذا المشروع وقيادته لعملية النضال بهدف ارساء اسس نظام وطني جديد .

■ محاولة فاشلة لتطويق الانفجار

ضمن هذه الاجواء جاءت زيارة الرئيس الحص لسوريا محاولة جديدة « لتطويق الانفجار » وايجاد حل وسط بين المشروعين المتناقضين السوري والانعزالي وترطيب الاجواء بين الاطراف المتصادمة ، ورغم اجواء التفاؤل التي سادت اللقاء فان المحاولة الاخيرة ليست الاولى التي ترمي الى الهدف ذته فاللقاءات السابقة انتهت جميعها الى الفشل في منع الصدامات العسكرية ومن الواضح ان ما تم بحثه في الاذقية وما سمي « بجرعة » للمواضيع اللبنانية والمواضيع اللبنانية ـ السورية لم يخرج عن السياق العام للحلول السابقة التي طرحت .

فلقاء الاذقية تناول اساسا التجديد لقوة الردع العربية ويبدو ان المشروع الذي حمله الرئيس الحص حول هذا الموضوع تركز حول الموافقة على التجديد وحول البحث في انسحاب قوات الردع من المنطقة الشرقية لبيروت على ان يتولى « الجيش اللبناني » السيطرة على هذه المناطق وان يحول دون عودة سيطرة الميليشيات .

وعلى الرغم من ان جولتي الحوار بين الرئيس السوري ورئيس وزراء لبنان تطرقت دون ادنى شك الى مواضيع اخرى كالجبهة العريضة وقضية الجيش وتركيبته وقوة الجيش المتوقفة في كوكبا فان عدم الاعلان عن نتائج واضحة حول هذه المواضيع يشير الى استمرار الخلاف ليس بين « الشرعية » في لبنان والنظام السوري حول هذه المسائل فحسب ، بل الى استمرار الخلاف داخل اطراف النظام اللبناني حولها ايضا ... ومطالبة الجبهة القومية في لبنان الدولة اللبنانية خلال زيارة الحص لسوريا عدم مسايرة الشروط « الاسرائيلية » ودعوتها لاعلان قواعد واضحة ابناء الجيش ، تشير الى ان هذه الامور لم تحسم بعد على صعيد السلطة اللبنانية .

ولم يكن مفاجئا ان لا يؤدي لقاء الاذقية الجديد الى حل المشاكل الرئيسية التي تسببت بانفجار الوضع في لبنان عام ١٩٧٥ وتسببت باستمراره لان سياسة التوفيق وايجاد الحلول الوسط اثبتت عجزها عن معالجة الازمة اللبنانية المتفاقمة .

★ ★ ★

ومن هنا فان زيارة الحص لسوريا لم تتوصل الى انهاء احتمال الانفجار القادم على الرغم من اجواء التفاؤل فالمشاكل الاساسية ما زالت قائمة ، وما زال الاصرار الصهيوني ـ الفاشي على منع دخول « الجيش » للجنوب قائما ، وما زالت « الشرعية » ترفض البحث في اعادة النظر في تركيبة مؤسستها القمعية (الجيش) .

وامام اصرار « الجبهة اللبنانية » على مشروعها يصبح الحديث عن ارتباط الوضع في لبنان بالاوضاع في المنطقة رغم صحته امرا لا يكفي لتبرير حالة الركود التي يواجه بها المخطط الصهيوني ـ الفاشي ويصبح تهيؤ الحركة الوطنية اللبنانية لمواجهة هذا المشروع على صعيد التعبئة والتحضير وقيادة المرحلة النضالية المقبلة امرا ملحا وضروريا لانها الطرف الوحيد على الساحة اللبنانية المتناقض جذريا مع هذا المشروع والذي يقع على عاتقه تخليص الجماهير اللبنانية خصوصا وان ارتباط « الجبهة اللبنانية » « باسرائيل » ومهادنة النظام اللبناني للكيان الصهيوني ينبع اساسا من طبيعة ازمة هذا النظام .

الاستقبال غير العادي ...

« كرؤساء الجمهوريات تماما » . تناقلتها وكالات في وصفها للاستقبال الحافل الذي لقيه الرئيس الحص . فالحشد السوري لمعظم الوزراء اضافة الى رئيس الحكومة يعكس بجلاء آفاق التحرك السوري المقبل في لبنان ، والهادف الى تحقيق المشروع السوري القديم حول اقامة « جبهة عريضة » تضم كل المعارضين للمشروع الانعزالي . ويأتي هذا الترحيب « الحار » بالحص كدعم لموقفه في مواجهة « الجبهة اللبنانية » التي تطالب بذهابه .

التويني : منظّر الحلول الاميركية

« تبنين ليست ستالينغراد » يقولها غسان التويني في معرض تبريره للتصلب الانعزالي الذي يمنع قوة « الجيش » المتوقفة في كوكبا من التقدم . والسفير الدائم في الامم المتحدة ، الذي بدأ قبل عدة ايام من العدوان الصهيوني الاخير على الجنوب بشراء مساحات كبيرة من الاراضي الجنوبية ، حمل الى بيروت مؤخرا مقترحات اميركية حول الجنوب وسبيل معالجة وضع القوة العسكرية فيه . ومن عجيب الصدف ان قرارا بالانسحاب الجزئي (بقي في كوكبا ١٥٠ عسكريا فقط) قد صدر بعد اللقاءات مع السفير « الاميركي ».